

أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك

د. قاسمي أسيا *

الملخص:

يهدف هذا المقال الموسوم بـ "أهمية المراجعة المصرفية لإدارة المخاطر على تعزيز السلامة المالية للبنوك" إلى إظهار المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك وكيفية إدارتها لأن فعالية و سلامة الجهاز المصرفي تساهم في النمو الاقتصادي للدول، حيث يجب على البنوك الانتقال من المراجعة المصرفية التقليدية إلى مراجعة إدارة المخاطر المصرفية للتأكد من السلامة المالية للبنوك ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك والتقليل من حدتها.

The importance of banking auditing of risk management in reinforcing banking strength

Abstract:

This entitled article: "the importance of banking auditing of risk management in reinforcing bankings trength " aims to show banking risks and how to manage them, because the effective ness and safety of the banking system contributes to the countries economic growth, as these banks must transite from traditional banking auditing to the banking risk management, in order to ensure about this financial banking strength, facing different risks and reducing their severity.

المقدمة:

إن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوم لصيق بالعمليات المصرفية وملازم لها لا سيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة، فإدارة البنوك التجارية في التعرض للمخاطر أصبحت تعد المبرر الأساسي للعوائد المالية التي تجنيها، حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبيرا، وبالتالي فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها.

* أستاذة محاضرة - ب - جامعة آكلي محمد أولحاج - البويرة.

إذا كان النظام المصرفي يمثل مجموعة القواعد والأنظمة التي تنشط في إطارها البنوك، فإن البنوك التجارية تمثل المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، خاصة وأن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون على جهة آمنة لإيداع أموالهم وفي نفس الوقت يبحثون على مصدر للحصول على يوفر لهم الموارد المالية التي يحتاجون إليها، وهذا ما توفره البنوك ذات الملاءة المالية العالية، ومع ذلك فإن طبيعة الذشاطات المختلفة للذشاطات المصرفية يجعل من البنوك تواجه مخاطر عديدة تؤثر على ربحية البنوك ومكانتها الاقتصادية في السوق، وهذا ما جعل البنوك تنتقل من الوظيفة التقليدية لها كوسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي إلى إدارة المخاطر المصرفية عن طريق توصيف المخاطر وقياسها.

وقد اتجهت المراجعة المصرفية نحو مراجعة إدارة المخاطر المصرفية بغرض حماية البنوك من تلك المخاطر أو على الأقل التقليل من حدتها، وكذا تعزيز السلامة المالية للجهاز المصرفي ككل، وبناء عليه تم طرح التساؤل التالي كنقطة انطلاق لدراسة جوانب هذه الدراسة:

هل يمكن لمراجعة إدارة المخاطر المصرفية أن تساهم تعزيز السلامة المالية للبنوك التجارية ؟

المحور الأول: عملية إدارة المخاطر المصرفية:

لقد تعددت المخاطر التي تهدد عمل النظام المصرفي الأمر الذي جعل البنوك تبحث عن استراتيجيات لتحديد هذه المخاطر والعمل على إدارتها.

أولاً- المخاطر المصرفية:

تختلف درجة المخاطر من بنك إلى آخر حسب النشاط الذي يمارسه، حيث سنقوم أولاً قبل التطرق إلى المخاطر المصرفية بالتطرق إلى كل من مصطلح الخطر، المخاطرة والمجازفة.

فان الخطر، المجازفة، والمخاطرة هي مصطلحات متداخلة فيما بينها إلا أنها لا تحمل نفس المعنى.

❖ **الخطر:** هو السبب في الخسارة، مثل خطر انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية فانخفاض أسعار تلك المواد هو السبب في الخسارة؛

❖ **المجازفة:** هي الحالة التي تعمل على زيادة فرص نشوء الخسارة من خطر

ما؛

❖ **المخاطرة:** هي خيار وليست مصير، وتعرف على أنها الحالة التي تكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة.

فالمخاطرة تعتبر مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجها والتي تؤدي إلى تحقيق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح.

فتعرف المخاطرة على أنها: "حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار".¹

1- تعريف المخاطر المصرفية:

تعرف المخاطر المصرفية على أنها: "هي حالة عدم التأكد في استرجاع الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة".²

حيث تنشأ المخاطر المصرفية من عدة مصادر أهمها: نقص التنوع، نقص السيولة، وإرادة البنك في التعرض للمخاطر.³

وعليه فالمخاطر البنكية هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها نتيجة استثمار معين.

2- أنواع المخاطر البنكية:

هناك عدة تصنيفات للمخاطر التي يتعرض لها البنك، لعل أهمها:

2-1 المخاطر النظامية و غير النظامية:⁴

تمثل المخاطر النظامية في تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب أسعار العائد المتوقعة لكافة الاستثمارات القائمة أو المتوقعة في البنوك، بينما المخاطر الغير النظامية فهي المخاطر المتبقية التي تتفرد بها المؤسسة البنكية وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك.

2-2 المخاطر المالية و مخاطر العمليات:

يتم تصنيف مخاطر البنوك إلى مخاطر مالية و مخاطر العمليات على أساس مصدر الخطر الذي يتعرض له البنك:

¹ محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري و العمليات التطبيقية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2004، ص 22.

² Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, édition Economica, Paris, 1999, p 25.

³ Amine Tamazi, Risques Bancaire, la Réglementation Financière et Réglementation Prudentielle, Paris, AVF, 1996, P.10.

⁴ حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014، ص 52.

أ - المخاطر المالية:

يتضمن هذا النوع من المخاطر جميع المخاطر المتعلقة بإدارة موجودات ومطلوبات البنوك، من أهم المخاطر المالية نذكر:

❖ مخاطر الائتمان: وتمثل في عدم قدرة العميل في رد قيمة الدين أو فوائده أو الاثنين معا في موعد الاستحقاق.¹

فالمخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر التي تركز على ركنين الخسارة والمستقبل²، وتنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق، أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، حيث أن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض³.

❖ مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقه⁴، وتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية،

❖ مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماها كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار؛

❖ مخاطر أسعار الفوائد: وهي المخاطر الناتجة عن تعرض المصرف للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائدات المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله؛

❖ مخاطر السعر: وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من التغيرات المعاكسة في أسعار السوق، وتنشأ من التذبذبات في أسواق السندات والأسهم والبضائع. والتي قد تسبب في حدوث خسائر مالية للمصرف.

¹ حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص178.

² حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص210.

³ GERHARD SCHROECK, *Risk Management and value creation in financial institutions*, John Wiley & Sons, Canada, 2002, p 170.

⁴ Sophie Brana, Michel Cazals, Pascal Kanffmann, *économie monétaire et financière*, 2^{ème} édition Dunod, Paris, 2003, p:114.

ب - مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية):

أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل II الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية

ثانياً إدارة المخاطر المصرفية:

1- تعريف إدارة المخاطر:

لقد عرفت إدارة المخاطر من طرف معهد إدارة المخاطر (IRM) على أنها: "الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة مالية، فهي عبارة عن الإجراءات التي تتبعها المؤسسات المالية لمواجهة الأخطار المتعلقة بأدائها بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط".¹

كما يمكن تعريفها على أنها: "منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسائر والاثار المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى".²

ف عناصر إدارة المخاطر تتعلق بمختلف حالات التعرض للمخاطر وتحليلها والعمل على إدارتها.³

وتعرف إدارة المخاطر المصرفية على أنها: "إدارة للرقابة والتحكم في المخاطر المختلفة في البنك بحثاً عن العلاقة المثلى بين العائد والمخاطرة".⁴

2- مراحل إدارة المخاطر:

يجب دمج أنشطة إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية والمصرفية عن طريق العمليات الإستراتيجية حيث تقوم إدارة المخاطر على المراحل الآتية:

¹the Institute of risk management, A risk management standards, airmen publishing, London, 2002, p02.

²طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 51.

³ طارق الله خان وحبيب أحمد، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية" ترجمة عثمان باكر أحمد ورضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريبات، السعودية، 2003، ص 33.

⁴Joël Bessis, Risk Management in Banking , 2nd Edition, wiley-Sons, 2002,p 33.

2-1 إنشاء نطاق إدارة المخاطر

تقوم على الأخذ بعين الاعتبار المحددات الداخلية والخارجية في بناء سياسة إدارة المخاطر، فالعوامل الداخلية تتمثل في البيئة الداخلية للمؤسسة والتي تساعد على تحقيق أهدافها، بينما العوامل الخارجية فتحكمها القوانين والأنظمة، وكذلك النظام الاقتصادي المعمول به في البلد؛

2-2 فحص المخاطر:

يمثل فحص المخاطر في جميع إجراءات تحليل وتقييم المخاطر والذي يشمل على:

❖ التعرف على تلك المخاطر: ويتم عن طريق معرفة مصادر تلك المخاطر والآثار المترتبة عليها من أجل تحسين أهداف المؤسسة، أو حتى حذف أي هدف يمكن أن ينتج عنه الخطر؛

❖ تحليل المخاطر: بعد تحديد المخاطر يتم قياس حجم الخسارة المحتمل وترتيبه إلى مخاطر حرجة ومخاطر هامة وغير هامة؛

❖ وصف المخاطر: بعد تحليل المخاطر يتم وصفها بهدف عرض الأخطاء التي تم تحليلها سابقا بأسلوب منهجي باستخدام جدول، مع الأخذ في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر متضمن في الجدول عن طريق إعطاء الأولوية للأخطار الرئيسية والتي تحتاج إلى التحليل بطريقة أكثر تفصيلا، ثم الأقل خطر... الخ؛

❖ تقسيم المخاطر: بعد تحليل و وصف المخاطر يأتي دور تقسيم تلك المخاطر عن طريق إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر المتبعة من طرف المؤسسة، وذلك كله بغرض اتخاذ قرارات اتجاه تلك المخاطر ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسة لمعالجتها.

2-3 معالجة المخاطر:

تعتبر معالجة المخاطر بمثابة عملية اختيار وتطبيق الإجراءات اللازمة للتخفيض والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

3- أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المصرفية في العناصر التالية:

❖ وسيلة لتنفيذ إستراتيجية البنك: توفر إدارة المخاطر للبنوك نظرة أفضل للمستقبل من أجل السيطرة على حالة عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المحتملة؛

❖ توفر الميزة التنافسية للبنوك: معرفة المخاطر البنكية تساعد على معرفة الأسعار المناسبة التي يجب تقاضياها من طرف العملاء؛

❖ تحديد المخاطرة و القدرة على الدفع: لكل مؤسسة مصرفية القدرة على ضبط و تسوية الفرق بين المخاطرة و رأس المال القائم على المخاطرة، و المتمثل في مستوى رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة و مقاييس المخاطرة؛

❖ المساعدة على اتخاذ القرار: إن المخاطرة يتم قياسها، فهي أداة مساعدة على اتخاذ القرار، كون أن القرار يرتبط بالسياسات التجارية و المالية للبنك؛

❖ رفع التقارير عن المخاطر و مراقبتها: فراقبة المخاطر يمكن أن تساعد على تجنب المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة و مباشرة عن المخاطر؛

❖ إدارة المحافظ المالية: تمثل إدارة المحافظ المالية للبنك أحدث أساليب إدارة المخاطر المصرفية، و ذلك بظهور أدوات جديدة لإدارة المخاطر و المتمثلة أساسا في المشتقات المالية.

المحور الثاني: دور المراجعة المصرفية في تفعيل إدارة المخاطر:

أولا- الأساليب الوقائية لإدارة المخاطر:

1- تفعيل الرقابة الداخلية المصرفية:

تعرف الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة الإجراءات التي تساهم في التحقق من أمان و سلامة الأعمال داخل المؤسسة، فهي تسعى لضمان الحماية و الحفاظ على أصول و نوعية المعلومات داخل المؤسسة و تشجيع تحسين الأداء و يتجلى ذلك من خلال الإجراءات و الأساليب التي تضعها المؤسسة لختلاف نشاطاتها للحفاظ على إستقراريتها"¹.

فالرقابة الداخلية تسعى لضمان أهداف المؤسسة بفعالية و كفاءة من أجل الوصول إلى إصدار تقارير مالية موثوق بها من خلال الامتثال للقوانين و اللوائح و السياسات.²

فقد حددت لجنة بازل خمسة معايير للرقابة الداخلية للمصارف و هي:³

- ❖ كفاية رأس المال؛
- ❖ جودة الأصول؛
- ❖ كفاءة الإدارة؛
- ❖ تحقيق أعلى معدلات الربحية؛
- ❖ المحافظة على سيولة البنك.

¹Jacques RENARD, **théorie et pratique de l'audit interne**, Edition D'organisation, 4ème édition, paris, 2002, p118.

²<http://ar.wikipedia.org/wiki/audit>, consultation le 15/11/2015 a23 :00.

³خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، داروائل للنشر، عمان، 2006، ص16

2- الضمانات:

❖ **الضمانات الشخصية:** والتي مفادها أن يتعهد شخص ذو ملاءة مالية في شخص آخر بتسديد مستحقاته المالية عند عدم مقدرة على الدفع¹، ومن الضمانات الشخصية نجد: الكفالة والضمان الاحتياطي.

❖ **الضمانات العينية:** وتمثل في قروض بضمان أوراق تجارية، وقروض بضمان أسهم وسندات، وكذا قروض بضمان ودائع وبضائع، وكذا قروض بضمان رهن عقاري وهي من أحسن الضمانات المقبولة لدى البنك لأنها تتمتع بثبات أسعارها وعدم تعرضها للتذبذب.

3- استحداث أدوات مالية لتغطية المخاطر:

تعتبر التغطية من الأساليب التي تساعد البنك على الحد من المخاطر التي يتعرض لها، ومن الأدوات المالية الحديثة يمكن ذكر:

❖ **عقود الخيار:** وهي اتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية في التاريخ المحدد لانتهاء القرض²؛

❖ **عقود المبادلة:** هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة، وهو عقد مستخدم لتغطية مخاطر سعر الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة أو كلاهما³؛

❖ **العقود المستقبلية:** يعد الخيار المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وهي عقود يتم تداولها لتسليم كميات معينة من العملات الأجنبية بتاريخ مستقبلي محدد، حيث يتم الاتفاق على سعر العملة الأجنبية بتاريخ العقد.

4- التوريق:

هو عملية تحويل القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول وهو ما يطلق عليه التمرير المالي، حيث تمثل عملية التوريق إحدى صور الاستثمار خارج الميزانية، فلو كان لدى البنك دين مشكوك في تحصيله فإنه سيكون مضطرا لتكوين محصص له في الميزانية، وهنا يكون من الأفضل له توريق هذا الدين ببيعه إلى مؤسسة متخصصة في إصدار وتداول الأوراق المالية، وبذلك يمكن للبنك أن يستخدم حصيلة البيع في إعادة

¹ صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني: القطاع المصرفي وغسيل الاموال، دار الكتاب، مصر، 2003، ص 30.

² محمد صالح الحناوي وآخرون، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 309.

³ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، مصر، 2001، ص 112.

ثانياً- الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر المصرفية:

1- أساليب إدارة المخاطر الائتمانية:

تمثل إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

❖ تنوع مخاطر الائتمان: إن تنوع الأصول هي الاتجاه النظري والأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من مستويات البنك والذي يتوقع حدوث خطر معه في محفظة الاستثمارات،

❖ تنوع المحفظة المالية: ينطوي تنوع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة البنك.

2- إدارة مخاطر السيولة:

إن تسيير مخاطر السيولة يتمثل في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات، فالبنك يقوم بإدارة مخاطر السيولة بغرض الحفاظ على السيولة المتوفرة لديه، من خلال تغيير الخزينة كعامل من عوامل تحقيق الربح داخل البنك، ويتم ذلك بلجوء البنك إلى الأسواق المالية التي تساعد البنك على إجراء تغييرات سريعة وبأقل تكلفة لمستحقته على مستوى أصول وخصوم البنك.

3- إدارة مخاطر أسعار الصرف:

عند تعرض بنك ما لمخاطر العملة يجب عليه أن يتأكد من البيئة التنظيمية وظروف السوق بالدول ذات الصلة وبإمكانيات البنك إلى الوصول إلى تلك الأسواق، ويتم ذلك باحتفاظ البنك بنشاط عمله في أسواق العملة لتغطية تعرضات المخاطرة الزائدة، وكذا تصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي.

ثالثاً - مراجعة إدارة المخاطر المصرفية كأسلوب لحماية البنك من الإفلاس:

1- دور مراجعة إدارة المخاطر:

يتمثل دور مراجعة إدارة المخاطر سواء من المراجع الداخلي أو الخارجي في المراحل التالية:

1- متابعة ومراقبة إدارة المخاطر:

تتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقدير المخاطر ومن ثم مراجعته للتأكد من التعرف الفعال على الأخطار وفحصها، وأن إجراءات التحكم في المخاطر الملائمة قد تم اتخاذها.

2- مراجعة إدارة المخاطر:

رغم أن الرقابة تعتبر عملية متواصلة يتم أداؤها دون انقطاع إلا أن برنامج إدارة المخاطر ينبغي إخضاعه للمراجعة من طرف المراجع الخارجي على اعتبار أنه يتميز

بإستقلالية أكثر من المراجع الداخلي.

أ- تعريف مراجعة إدارة المخاطر:

هي عبارة عن مراجعة تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر، مصممة لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات البنك وما إذا كانت التدابير مصممة ومنفذة بشكل سليم.¹

ب - مراحل مراجعة إدارة المخاطر:

❖ **مراجعة سياسات وأهداف إدارة المخاطر:** يجب على المراجع مراجعة سياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة من خلال مراجعة منهجها، وكذلك مراجعة التقنيات المستخدمة من طرف إدارة المخاطر في المراحل المختلفة للنشاط، ومراجعة قدرة المؤسسة على تحمل الخسائر المعرضة لها من خلال مراعاته للتوافق بين تطبيق تلك السياسات وكيفية إعدادها؛

❖ **التعرف على تعرض المؤسسة للخسارة وتقسيمها:** بعد مراجعة الأهداف من حيث تحديدها وتقييمها يقوم المراجع في مرحلة أخرى بالتعرف على تعرض المؤسسة للمخاطر، فبعد أن يقوم المراجع بالتعرف على المخاطر يقوم بدراسة المداخل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع المخاطر كل واحد على حدى؛

2- لجنة المراجعة:

واجب هذه اللجنة هو الوقوف على مدى التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، كما أنها تعتبر كامتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر مع العرض أن مسؤولية إدارة المخاطر هي مسؤولية تقع على عتب جميع المستويات الإدارية في المصرف، ويقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر وملاحظة توفر ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع دوائر المصرف ولا بد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية في المصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات، كما ينبغي وضع خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات وتخضع للاختبار وبشكل دوري.

3- أثر المراجعة الداخلية لإدارة المخاطر على السلامة المالية للبنك:

تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة للبنوك والعمل على تحقيق أهدافها من خلال تحقيق تقديم تأكيد معقول على أن مخاطر البنك تدار بفاعلية، حدوث المخاطر المصرفية أو بعضها مستقبلا، بالإضافة إلى فحص وتقييم فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الداخلية للبنوك و الضوابط الأخرى والعمل على تحسينها وتطويرها من أجل تدار الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى حدوث مثل هذه المخاطر ومعالجتها بصورة سليمة قبل وقوعها، كما تقوم المراجعة المصرفية الداخلية بمساعدة إدارة البنك وتزويدها بالمعلومات التي يقوم بها البنك.¹

وقد أشار معهد المراجعين الداخليين إلى الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها وهي:

- إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية (compliance test) للوحدات؛
- القيام بمراجعة مستقلة الأنظمة في الوحدات للتأكد من أن إجراءات الرقابية فعالة وتعمل بالشكل الصحيح؛
- تضمين تقرير المراجعة عن وحدات البنك المختلفة ملخصاً للبيئة الرقابية بالوحدة بالاعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم؛
- التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للبنك تعمل بكفاءة عالية وتلبي المتطلبات العالمية والسلطات الرقابية.

4- دور المراجعة الخارجية (الرقابة الخارجية) في تدعيم إدارة المخاطر:

لابد من رقابة نشاط البنك من طرف هيئات خارجية ليس لها علاقة مع البنك والتي تتمثل في "المراجعة الخارجية" للبنوك في زيادة موثوقية المعلومات المالية لإدارة المخاطر في البنك وتساعد كل من لهم مصلحة في البنك من الحصول المعلومات المطمئنة عن وضعية البنك، والرقابة المنوطة بالمراجعين الخارجيين هي عبارة عن رقابة قانونية، ويمثل المراجعون الخارجيون بالنسبة للبنك هم بمثابة الغير فهم لا يتدخلون في اتخاذ قرارات التسيير، فهم لهم مهمة قانونية مستمرة ومستقلة، بالإضافة إلى الإثبات الخطي للحسابات ومراجعة مصداقية وصحة المعلومات الموجهة إلى المستخدمين.

الخاتمة:

إن النشاط المصرفي يؤدي دوراً أساسياً في توفير رؤوس الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية، فهو يقوم على أساس الثقة بين البنك وأصحاب الودائع وطالبي القرض من خلال تجميع الودائع وتوظيفها، كما تعتبر فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تتطلبه من سيولة، ربحية وأمان من أسس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فهي تعتمد مبدأ المواءمة بين عمليات استخدام الأموال وحجم الودائع، حيث تحتفظ بحجم من السيولة النقدية لمقابلة السحب من الودائع والطلب على القروض والسلفيات، وعليه فإن إدارة البنوك التجارية تتبع عدة مداخل وأساليب في تخصيص وتوزيع الأموال على

¹ حماد طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 340.

أوجه الاستخدام المختلفة، بما يضمن لها تحقيق الربحية المستهدفة وتقليل المخاطر التي غالبا ما ترافق العملية الاستثمارية.

مما جعل الاهتمام بمراجعة إدارة المخاطر المالية من التوجهات الحديثة للمراجعة المصرفية، وبناء على ذلك تم التوصل على مجموعة من النتائج أهمها:
- إن إدارة المخاطر المصرفية تحظى بمكانة بالغة الأهمية لتحديد ملاءة البنوك و ضمان استمرارها؛

- إن الصناعة المصرفية تركز على فن إدارة المخاطر، أي على مجموعة الأدوات والتقنيات التي تعنى بتحديد وقياس ومتابعة التحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، لاحتوائها بذكاء ولتعظيم العائد والحد من حالات التعثر المصرفي؛

- إن إدارة المخاطر هي عبارة عن مجموعة الأدوات والتقنيات التي تسمح بالعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه، وتحديد مقدار التعثر الإداري و الدخل والأصول وتقييم الأثر المحتمل على أعمال البنوك، وتخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر المتوقع منه أو إلغاء مصادر الخطر؛

- إن الإدارة السليمة للمخاطر المصرفية وضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، وتطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال والغش؛

- إن مراجعة إدارة المخاطر المصرفية هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمراريتها؛
- مراجعة إدارة المخاطر المصرفية تساهم في ترشيد قرارات إدارة البنك في إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك والتقليل من حدتها؛
المراجع:

❖ المراجع باللغة العربية:

- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2014.
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002.

- محمد مطر، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والعمليات التطبيقية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة الأردن، 2004.

- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.

- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007.

- طارق الله خان و حبيب أحمد، "إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية" ترجمة عثمان باكر أحمد و رضا سعد الله، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريبات، السعودية، 2003.

- خالد أمين عبدالله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

- صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني: القطاع المصرفي و غسيل الأموال، دار الكتاب، مصر، 2003.

- محمد صالح الحناوي وآخرون، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الأساسي والفني، الدار الجامعية، مصر، 2005.

- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب، مصر، 2001.

❖ المراجع باللغات الأجنبية:

- Joël Bessis, **Risk Management in Banking**, 2nd Edition, wiley-Sons, 2002, p 33.

- GERHARD SCHROECK, **Risk Management and value creation in financial institutions**, John Wiley & Sons, Canada, 2002, p 170.

- Anne Marie Percie du Sert, **Risque et contrôle de risque**, édition Economica, Paris, 1999, p: 25.

- Amine Tamazi, Risques Bancaire, **la Réglementation Financière et Réglementation Prudentielle**, Paris, AVF, 1996, P.10.

- the Institute of risk management, **A risk management standards**, airmen publishing, London, 2002, p02.

- jacques RENARD, **théorie et pratique de l'audit interne**, Edition D'organisation, 4^{ème} édition, paris, 2002, p118.

❖ مواقع الانترنت:

- <http://ar.wikipedia.org/wiki/audit>,